ندوة (دراسات الرأي) تناقش التعديلات الدستورية والحكومات النيابية

عمّان- جعفر العقيلي- ناقشت الندوة التي عقدها مركز «الرأي» للدراسات أمس بعنوان «التعديلات الدستورية والحكومات النيابية» مفاهيم ومسائل فقهية وقانونية ذات صلة بالتعديلات.

واتفق سياسيون وخبراء قانونيون شاركوا في الندوة التي أدارها مدير وحدة الدراسات الزميل هادي الشوبكي، على أن أيّ تعديل دستوري ينبغي أن يتم وفق الآلية التي نصّ عليها الدستور، انطلاقاً من أن الجدلية الفقهية الدستورية وطبيعة النظم السياسية تستوجب التقيد بالآلية التي نص عليها الدستور بوصفه عقداً اجتماعياً بين الحاكم والمحكوم.

وأكد النائب السابق د.ممدوح العبادي على ضرورة أن تأخذ التعديلات الدستورية حالة من النضوج والنقاش العام السياسي والقانوني حتى تكون الصورة أوضح أمام أعضاء مجلس النواب ليتخذوا القرار المناسب، مضيفاً أنْ ليس هناك ما يستدعي السرعة في إقرار التعديلات.

ودعا نقيب المحامين السابق صالح العرموطي إلى إعادة النظر في مجموع مواد الدستور، بدلاً من تعديله مادةً مادة، مشدداً على أهمية توافر القرار السياسي للإصلاح في ظل التعديلات الدستورية.

وتوقف أمين عام الحزب الوطني الدستوري د.أحمد الشناق عند الدلالات الدستورية لـ»رأس الدولة»، فـ»رأس الدولة» يمارس أعمال السيادة بتمثيله للأمة، والإرادة الملكية تعني القوة الآمرة، ومن ذلك المادة 33 من الدستور التي تنص على أن الملك يعلن الحرب ويعقد الصلح، على ألاّ يكون في المعاهدات ما يمس حقوق الأردنيين أو الموازنة العامة.

كما أن المادة 32 تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية.

وأضاف الشناق أن الملك، بناء على هذه النصوص، عندما يعلن الحرب، فبهدف حماية السيادة الوطنية، وبالتالي فإنه يمارس عملاً من أعمال السيادة بمفهوم الأمة، في حين أن البرلمان والحكومة يمارسان السيادة على الاختصاص.

واقترح أن يكون التعديل الدستوري وفق الصيغة التالية: «الملك يعيّن قائد الجيش.. إلخ» بدلاً من صيغة «تعيين قائد الجيش بقرار من الملك»، فكلمة «بقرار» تدخل في مضامين السلطة الإدارية وليس في إطار القوة الآمرة المقرونة بالإرادة الملكية.

من جهته، شدد المحامي والكاتب السياسي محمد الصبيحي على أهمية أن تكون التعديلات الدستورية جزءاً من استكمال برنامج الإصلاح، بحيث يكون الإشراف على القوات المسلحة والمخابرات العامة بيد جلالة الملك بصفتها حامية للدستور والديمقراطية، كمقدمة لانتخابات نيابية على قاعدة حزبية كما هي حال المغرب الشقيق، وليس على قاعدة انتخاب فردية وعشائرية.

وبخصوص إجراء تعديل لتوسعة عمل الهيئة المستقلة للانتخابات، قالت عضوة الهيئة المحامية أسمى خضر إن هناك تحديات كبيرة تتعلق بالإطار القانوني وضبط المال السياسي، وإنه لا بد من توفير ما تحتاجه الهيئة من أموال وكفاءات لتمارس عملها. فيما أكد عضو الهيئة د.محمد المصالحة أن توسعة عمل الهيئة مطلب شعبي وإصلاحي، يرسخ قوانين ديمقراطية تعبّر عن رأي الناس بشكل صحيح، وأضاف أن الهيئة تحاول الاطلاع على تجارب شبيهة في الدول الأخرى لتطوير أدائها.

ولفت الكاتب خالد الخريشة إلى أهمية تنوير الرأي العام بطبيعة التعديلات وأهميتها.

ودعا المشاركون إلى أن تكون الصياغة الدستورية محْكَمة وبدلالة واضحة، داعين إلى اعتماد صياغات لغوية لا تُحْدث خللاً أو لبساً في المعنى. واستعرضوا في الندوة التي تُنشر تفاصيلها في «الرأي» لاحقاً، الأبعادَ السياسية والتشريعية بعد إقرار التعديلات دستورياً، وفي مقدمتها إعادة الهيكلة التنظيمية للقوات المسلحة والمخابرات تكريساً للاحترافية العسكرية والأمنية، وبما يستجيب مع تطورات المرحلة الراهنة المزدحمة بالتحديات الإقليمية والدولية والمخاطر المحتمَلة.

2014-8-24